بسم الله الرحمن الرحيم

بحث في

مخالفة الأصل بين النعت ومنعوته

إعداد
هناء إبراهيم محمد ميلاد

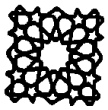

بسم الله الرحمن الرحيم

بحث فى مخالفة الأصل بين النعت ومنعوته

مقدمة البحث

أحمد الله الذى بدأ بالإحسان، وأحسن خلق الإنسان، واختصه وفضله بالبيان وأصلى وأسلم على سيدنا محمد خاتم أنبيائه ومبلغ أنبائه، وعلى آله وأصحابه وسلم وبعد.

فهذا بحث فى مخالفة الأصل بين النعت ومنعوته، وهو أمر يبدو ومخالفاً للمشهور؛ إذا النعت أحد التوابع الخمسة، وهى أشهر الأبواب النحوية التى روعيت فيها المطابقة، إذ التابع. الاسم المشارك لما قبله فى إعرابه مطلقاً هذا من جهة الإعراب.

كما أرسى النحاة القواعد التى تقضى بموافقة النعت لمنعوته أيضاً تعريفاً وتنكيراً خلافاً للكوفيين حيث أجازوا نعت النكرة بالمعرفة وأجاز الأخفش نعت النكرة الموصوفة بالمعرفة[1].

وهناك جهتان أخريان وهما جهة الجنس أى التذكير والتأنيث، وجهة العدد من الإفراد والتثنية والجمع.

وحقيقة الأمر فى هاتين الجهتين أنهما تتحددان إن كان النعت مشتقاً بالموافقة

(١) شرح كافية ابن الحاجب للرضى ١/٣١٠.

بين النعت ومرفوعه، وهذا الأمر قد نبه عليه الرضى حيث قال: «والثانى[١] يتبعه فى الخمسه الأول، أى الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف فى اثنين من جملة الخمسة الأول، أعنى واحداً من ثلاثة من أنواع الإعراب وواحدا من التعريف والتنكير، وفى البواقى كالفعل، أى هذا السببى فى الخمسة البواقى أى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل، أى ينظر إلى فاعله، فإن كان الفاعل مفرداً أو مثنى أو مجموعا أفرد السببى كما يفرد الفعل، وإن كان الفاعل مذكراً أو مؤنثاً طابقه السببى كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير والتأنيث، أو يذكر إذا كان الفاعل غير حقيقى التأنيث أو حقيقياً مفصولاً كالفعل.

ولو نظرت حق النظر لوجدت الأول[٢] وهو الوصف بحال الموصوف أيضاً فى الخمسة البواقى منظوراً إلى فاعله وكائناً كالفعل؛ لأن فاعله حينئذ الضمير المستكن فيه الراجع إلى موصوفه، والفعل إذا أسند إلى الضمير يلحقه الألف فى التثنية والواو فى جمع المذكر العاقل، والنون فى جمع المؤنث، ويؤنث فى الواحد المؤنث، فلذلك قلت برجل ضارب، وبرجلين ضاربين، وبرجال ضاربين، وبامرأة ضاربة، وبامرأتين ضاربتين، وبنسوة ضاربات كما تقول فى الفعل يضرب، ويضربان، ويضربون، وتضرب، وتضربان وتضربن»[٣].

ولا يختلف قول الرضي إن النعت الحقيقى يجرى على مرفوعه فى

---

(١) يعنى النعت السببى وهو ما عبر عنه بالوصف بحال المتعلق.
(٢) يقصد النعت الحقيقى وهو ما عبر عنه بالوصف بحال الموصوف.
(٣) شرح كافية ابن الحاجب للرضى ١/٣١٠، ٣١١.

التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع عما هو مشهور عن النحاة من أنه يجرى على منعوته فى ذلك؛ لأن هناك مطابقة بين هذا الفاعل المستكن والمنعوت إذ هو ضمير المنعوت فإذا قلنا جاء زيد الكريم كان الفاعل الضمير المستكن (هو) مطابقاً لزيد عدداً وجنساً، وكذا لو قلنا جاءت هند الكريمة كان الضمير (هى) مطابقاً لهند عدداً وجنساً، وبذلك تكون العبارتان متساويتين، فإذا قلنا يجرى النعت فى هذه الأمور على المنعوت كانت مساوية لقولنا يجرى على مرفوعه إذ منعوته ومرفوعه شئ واحد فى المعنى.

بهذا التصدير الموجز اتضح ما يكون بين النعت ومنعوته من أنواع الموافقة، وهذا هو الأصل، وقد يخالف هذا الأصل من أى جهة من الجهات المذكورة، وهذا موضوع البحث، وبناء على ذلك كان البحث مقسماً إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مخالفة النعت لمنعوته إعراباً وفيه خمس مسائل:

١- نعت المنادى المبنى.

٢- نعت اسم (لا) المبنى.

٣- نعت اسم (إن)، (لكن).

٤- نعت ما أضيف إليه المصدر.

٥- نعت المجرور بحرف جر.

المبحث الثانى: مخالفة النعت لمنعوته تعريفاً وتنكيراً وفيه ثلاث مسائل

١- نعت النكرة بالمعرفة على قول الكوفيين.

٢- نعت النكرة الموصوفة بالمعرفة على قول الأخفش.

٣- نعت المعرفة بالنكرة على قول أبى حاتم وابن الطراوة.

المبحث الثالث: مخالفة النعت لمنعوته تذكيراً وتأنيثاً وفيه أربع مسائل

١- الوصف المختص بالإناث.

٢- ما سقطت فيه التاء وهو غير مختص بالاناث وينقسم إلى مطرد، وغير مطرد، وعلة ترك التاء.

٣- نعت المذكر بما لزمته التاء.

٤- النعت بأفعل التفضيل.

المبحث الرابع: مخالفة النعت لمنعوته إفراداً وتثنية وجمعاً وفيه ثلاث مسائل

١- النعت بالمصدر.

٢- النعت باسم التفضيل.

٣- ما جاز فيه المخالفة من النعت السببى.

خاتمة البحث وفيها أهم نتائج البحث.

الفهارس.

المبحث الأول

مخالفة النعت لمنعوته إعرابا

وهذا المبحث كما ذكرت فى مقدمة البحث يبدو مخالفاً للمعهود، إذ النعت أحد التوابع الخمس، وأهم ما يميز هذه التوابع موافقتها لمتبوعاتها إعراباً، هذا هو المشهورة وقد يخالف هذا المشهور باتفاق من النحاة، أو على رأى بعض منهم.

ولا يتصور مخالفة النعت لمنعوته إعرابا إلا إذا كان للمنعوت محل إعرابى يخالف لفظه كأن يكون مبنياً.

أو يكون له اعتباران من الإعراب كالمضاف إلى المصدر من فاعله أو مفعوله فيكون مجروراً لفظاً بإضافة المصدر إليه مرفوعاً محلاً على الفاعلية إذا كان فاعلاً، أو منصوباً محلاً على المفعولية إذا كان مفعولاً به، ومثله ما أضيف إلى اسم الفاعل ومما له اعتباران أيضاً المبتدأ الذى دخل عليه من النواسخ ما لم يغير معنى الابتداء فيه كـ (إن) المكسورة، و(لكن) المشددة على ما سنبين فى موضعه من هذا المبحث.

نعت المبنى

والمخالفة فى نعت المبنى إنما هى مخالفة لمحله لا للفظه، إذ الأصل أن المبنيات تتبع على محالها لا على ألفاظها، فإذا أتبع النعت على لفظ المبنى كان ذلك مخالفة للأصل.

وقد خالف النعت أصله فى مراعاة محل المنعوت المبنى بأن أتبع على لفظه فى موضوعين.

(أ) نعت المنادى المبنى.

(ب) نعت اسم (لا) النافية للجنس.

نعت المنادى المبنى:

ومخالفة الأصل فى نعت المنادى المبنى بالإتباع على لفظه يختلف حكمها باعتبار نوع المنادى، إذ المبنى من المنادى إما أن يكون مفرداً معرفة نحو يا زيد، وإما نكرة مقصودة نحو يا رجل، وإما لفظ (أى) نحو يا أيها الرجل.

وتبعاً لتحديد نوع المنادى يتحدد حكم المخالفة إما وجوباً، وإما جوازاً ويعلل ابن عصفور هذه المخالفة بقوله:

«وإنما أتبع المنادى على لفظه وعلى موضعه – وسائر المبنيات إنما تتبع على مواضعها خاصة، ما عدا المبنى فى باب (لا) فإنه كالمنادى المبنى فى أنه يتبع على اللفظ وعلى الموضع؛ لأن البناء فى هذين البابين أشبه بالإعراب؛ لأنه بناء حدث عند اقترانه بحرف، فصار كأن الحرف أحدثه، ألا ترى أن النكرات إنما بنيت عند اقترانها بـ (لا)، وكذلك المنادى بنى عند اقترانه بحرف النداء، فصار بمنزلة الإعراب يحدث فى المعرب عند اقتران العامل به، لكن الفرق بينه وبين البناء فى هذين البابين أنه يحدث بالعامل، وليس كذلك البناء فى باب

(لا) ولا فى باب النداء»[1].

وقال الرضى:

«النصب فى توابع المنادى المضموم كان هو القياس؛ لأن التوابع الخمسة إنما وضعت تابعة للمعرب فى اعرابه لا للمبنى فى بنائه؛ ألا ترى أنك لا تقول جاءنى هؤلاء الكرام بجر الصفة حملاً على اللفظ بل يجب رفعها على المحل، لكنه لما كانت الضمة التى هى الحركة البنائية تحدث فى المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها، وكذلك فتحه نحو لا رجل، فلمشابهة الضمة للرفع جاز أن ترفع التوابع المفردة؛ لأنها كالتابعة للمرفوع وقلل شيئاً من استنكار تبعية حركة الإعراب لحركة البناء التى هى خلاف الأصل كون الرفع غير بعيد فى هذا التابع المفرد، لأنه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع أى الضم، بخلاف التابع المضاف إذ المنادى المضاف واجب النصب»[2].

وهكذا علل النحاة هذه المخالفة بمشابهة حركة البناء لحركة الإعراب إذ هى مرتبطة بالعامل فشابهت حركة الإعراب.

ويتحدد حكم المخالفة تبعاً لنوع المنادى المبنى على ما يلى:

١- ما يجب فيه المخالفة:

ذهب جمهور النحاة إلى أن نعت (أى) يتبع على لفظه لا على محله قال سيبويه:

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٩.
(٢) شرح كافية ابن الحاجب للرضى ١/١٣٨.

«إنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع؛ لأنك لا تستطيع أن تقول: يا أى ولا يأيها وتسكت؛ لأنه مبهم يلزمه التفسير، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد كأنك قلت يا رجُل»(١).

وقال المبرد:

«فإذا قلت: يأيها الرجلُ، لم يصلح فى الرجل إلا الرفع؛ لأنه المنادى فى الحقيقة، و(أى) مبهم متوصل به إليه»(٢).

وخرق المازنى إجماع النحاة فى وجوب الرفع فأجاز الإتباع على المحل بالنصب قال الزجاج فى قوله تعالى (يأيها الذين آمنوا استعينوا بالصبر...)(٣).

«وأجاز المازنى أن تكون صفة (أى) نصبا، فأجاز: يأيها الرجل أقبل، وهذه الإجازة غير معروفة فى كلام العرب، ولم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله ولا تابعه عليه أحد بعده، فهذا مطروح مرذول لمخالفته كلام العرب والقرآن وسائر الأخبار»(٤).

وقال ابن مالك:

«يا أيها الرجلُ... أى منادى مفرد مبنى على الضم و(ها) زائدة و(الرجل) صفه لأى، ويجب رفعه عند الجمهور؛ لأنه هو المقصود بالنداء، وأجاز المازنى نصبه قياساً على جواز نصب الظريف من قولك (يا زيدُ

(١) الكتاب ١٨٨/٢.
(٢) المقتضب ٢١٦/٤.
(٣) الآية ١٥٣ من سورة البقرة.
(٤) معانى القرآن للزجاج ٢٢٨/١، ٢٢٩.

الظريفُ) بالرفع والنصب»[١].

وبذلك يكون نعت (أى) فى النداء يجب إتباعه للفظ أى وجوباً على رأى جمهور النحاة لابهام كلمة (أى) ولكون النعت هو المقصود بالنداء ولم يخالف جمهور النحاة فى ذلك إلا المازنى ورده الزجاج بأنه مخالف لكلام العرب والقرآن وسائر الاخبار وإتباع النعت للفظ المبنى مخالفة للأصل إذ يتبع المبنى على محله لاعلى لفظه.

٢- ما يجوز فيه المخالفة:

يجوز مخالفة الأصل بالإتباع على لفظ المنادى إذا كان المنادى مفرداً معرفة[٢] نحو يا زيدُ الشجاعُ كما يجوز الإتباع على محله أيضاً نحو يا زيدُ الشجاعَ بشرط ألا يكون النعت مضافاً.

قال ابن السراج:

«واعلم أن لك أن تصف زيداً وما أشبهه فى النداء وتؤكده وتبدل منه وتعطف عليه بحرف العطف وعطف البيان.

أما الوصف فقولك يا زيدُ الطويلُ والطويلَ، فترفع على اللفظ، وتنصب على الموضع، فإن نصبته بمضاف نصبت لا غير»[٣].

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٦٩/٣.

(٢) أما المنادى المبنى وهو نكرة مقصورة فمذهب أكثرهم منع نعته انظر ارتشاف الضرب ١٣١/٣، ونقل سيبويه عن يونس أنه سمع عن العرب نعته بالمعرفة نحو يا فاسقُ الخبيثُ " الكتاب ١٩٩/٢.

(٣) الأصول ٣٣٣/١.

وقال الزمخشرى:

«توابع المنادى المضموم غير المبهم إذا أفردت حملت على لفظه ومحله كقولك يا زيد الطويلُ والطويلَ.....»[١].

ويعلل ابن يعيش جواز الإتباع على اللفظ مع كونه مبنياً بما ذكره النحاة من مشابهة حركة البناء فى هذا الموضع لحركة الإعراب فيقول «أما الوصف فقولك: يا زيد الطويل، لك أن ترفع الصفة حملاً على اللفظ، وتنصبه حملاً على الموضع.

فإن قيل فهذا مضموم فى موضع منصوب فلم لا يكون بمنزلة أمس فى أنه لا يجوز حمل الصفة على اللفظ لو قلت رأيت زيداً أمس الدابر بالخفض على النعت لم يجز، وكذلك قولك مررت بعثمان الظريفَ لم تنصب الصفة على اللفظ، قيل الفصل بينهما أن ضمة النداء فى يا زيد ضمة بناء مشابهة لحركة الإعراب، وذلك لأنه لما اطرد البناء فى كل اسم منادى مفرد صار كالعلة لرفعه، وليس كذلك أمس فإن حركته متوغلة فى البناء، ألا ترى فى كل اسم مفرد معرفة يقع منادى فإنه يكون مضموماً وليس كذلك كل ظرف يقع موقع أمس يكون مكسوراً، ألا تراك تقول فعلت ذلك اليوم وأضرب عمراً غدا، فلم يجب فيه من البناء ما وجب فى أمس، وكذلك عثمان فإنه غير منصرف وليس كل اسم ممنوعاً من الصرف»[٢].

فإن أضيف النعت فليس فيه إلا النصب قال الزمخشرى:

---

(١) المفصل بشرح ابن يعيش ٢/٢.

(٢) شرح مفصل الزمخشرى لابن يعيش ٢/٢، ٣، شرح الكافية ١٣٦/١.

«وإذا أضفته فالنصب كقولك يا زيد ذا الجمة»[١].

قال ابن يعيش:

«إن كان التابع مضافاً لم يكن فيه إلا النصب صفة كان أو غير صفة مثال الصفة يا زيد ذا الجمة.....

ولا يجوز رفع هذه الصفة بحال؛ لأن المنادى إذا وصف بالمضاف لم يكن فيه إلا النصب، وذلك من قبل أن الصفة من تمام الموصوف لأنها مخصصة للموصوف موضحة له كتخصيص الألف واللام فى نحو الرجل والغلام، ولذلك لا يجوز تقديمها عليه.....

وإذا كانت منزلتها من الموصوف هذه المنزلة جاز أن يعتبر فيها من الحكم ما يعتبر فيه، فكما لم يكن فى المنادى إذا كان مضافاً إلا النصب نحو يا غلام زيد، كذلك لا يكون فى صفة المنادى إذا كانت مضافة غيره كقولك يا زيد أخانا، ولم يجز أن تقول يا زيد أخونا، ويا بكر صاحب بشر، فترفع حملاً على اللفظ كما فعلت فى المفرد حيث قلت يا زيدُ العاقلُ»[٢].

يتضح مما سبق من نصوص أن النعت المفرد للمنادى المبنى (المفرد المعرفة) يجوز فيه الإتباع على لفظ المنادى المبنى أى يكون مرفوعاً وهذه مخالفة للأصل إذا الاصل أن يتبع المبنى على محله لا على لفظه.

كما يجوز أن يتبع على محله فينصب وهذا هو الأصل، وقد سهل

(١) المفصل بشرح ابن يعيش ٤/٢.
(٢) شرح مفصل الزمخشرى لابن يعيش ٤/٢ بتصرف.

مخالفة الأصل كون حركة البناء فيه مشابهة لحركة الإعراب إذ ليس البناء فيه بناءً متأصلاً بل يأتى مع حرف النداء ثم يزول بزواله فأشبه بذلك الإعراب فجاز فى نعته الإتباع على لفظه أما إذا كان النعت مضافاً فليس فيه إلا النصب إذ كان النعت من تمام المنعوت فكان له من الحكم فاللمنعوت، والمنادى إذا كان مضافاً لم يكن فيه إلا النصب وهذا الحكم على الأصل ولا مخالفة فيه وقد آثرت ذكره تتميماً للفائدة.

نعت اسم (لا) المبنى:

إذا نعت اسم (لا) المبنى[1] بمفرد متصل به أى لا يفصل بينهما فاصل جاز فى النعت ثلاثة أوجه من الإعراب:

نصبه، رفعه، بناؤه على الفتح

قال الزمخشرى:

«وفى صفة المفرد – يعنى اسم لا المفرد – وجهان أحدهما أن تبنى معه على الفتح كقولك لا رجل ظريف فيها، والثانى أن تعرب محمولة على لفظه أو محله كقولك لا رجل ظريفاً فيها أو ظريفٌ فإن فصلت بينهما أعربت»[2].

(١) يبنى اسم (لا) إذا كان غير مضاف ولا شبيها به، وبناؤه على الفتح تشبيها بخمسة عشر هذا قول سيبويه وجماعة من النحاة وحجتهم أنه إذا فصل بين (لا) واسمها أعرب نحو لا فيها رجل ولا امرأة، وذهب ابن هشام إلى أن علة البناء تضمن معنى (من) بدليل ظهورها فى بعض المواضع ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٣٥٧/١.

(٢) المفصل بشرح ابن يعيش ١٠٨/٢.

يتضح من نص الزمخشرى أن النعت فيه وجهان وجه البناء، ووجه الإعراب، ثم ينقسم الإعراب إلى النصب حملاً على لفظ اسم (لا)، وإلى الرفع حملاً على محله، فإن فصل بين اسم (لا) ونعته لم يكن إلا الإعراب بوجهيه وقال ابن يعيش معللاً هذه الأوجه الإعرابية:

«إذا وصفت المنفى المفرد جاز لك فى الصفة وجهان أحدهما أن تبنى الصفة والموصوف وتجعلهما اسماً واحداً على خمسة عشر؛ وذلك لأن الموضع موضع بناء وتركيب، وتركيب الاسم مع الاسم أكثر من تركيب الحرف مع الاسم نحو خمسة عشر وبابه وهو جارى بيت بيت.....

الوجه الثانى: أن تعربه ولك فى إعرابه وجهان:

أحدهما: أن تتبعه اللفظ فتنصبه وتنونه فتقول لا رجل ظريفاً عندك فإن قلت كيف جاز حمل الصفة على اللفظ والأول مبنى والثانى معرب؛ قيل: لما اطرد البناء ههنا فى كل نكرة تقع هذا الموقع أشبهت حركته حركة المعرب فجاز أن يوصف على لفظه ويعطف عليه وإن كان مبيناً، ومثله فى الحمل على حركة البناء فى المنادى العلم نحو قولك يا زيد الظريفُ بالرفع حملاً على اللفظ وإن كان مبنياً، وليس لك حركة بناء تشبه حركة الإعراب مشابهة تامة إلا الفتحة فى قولك لا رجل فى الدار، والضمة فى المنادى نحو قولك يا زيدُ.

ويجوز فى نصب الصفة وجه آخر وهو أن يكون محمولاً على محل المنفى لأنه محل نصب بالنافى الذى هو (لا) لمضارعتها (إن)، وإنما تبنى للتركيب مع (لا) فالفتحة فيه فتحة بناء نائبة عن فتحة إعراب ويجوز فى الصفة أيضاً الرفع حملاً على موضع النافى والمنفى؛ لأن (لا) وما عملت فيه

بمعنى اسم واحد مرفوع بالابتداء.

ويدل على ذلك أنا إذا قلنا لا فيها رجل فصلنا بين (لا) واسمها بظرف أو جار ومجرور بطل عملها وارتفع اسمها بالابتداء.....»[1].

كما يتضح من نص ابن يعيش أنه يعرض وجهتى نظر النحاة فى علة نصب النعت، إذ يرى بعضهم أنه أتبع على لفظ اسم (لا) وهو ما بدأ ابن يعيش يوضح كيف أتبع المعرب على المبنى بأن حركة البناء فى هذا الموضع مشابهة لحركة الإعراب، ويرى البعض الآخر أن النصب حملاً على محل اسم (لا) كابن هشام حيث قال:

«إذا وصفت النكرة المبينة بمفرد متصل، جاز فتحه على أنه ركب معها قبل مجئ (لا) مثل خمسة عشر، ونصبه مراعاة لمحل النكرة، ورفعه مراعاة لمحلها مع (لا)»[2].

بينما يرى ابن مالك أن وجه النصب حملاً على عمل (لا) المقدر فيها فقال: «ثم نبهت على أن نعت اسم (لا) المفتوح يجوز فيه إذا كان مفرداً متصلاً بالمنعوت ثلاثة أوجه: الفتح على تركيبه مع المنعوت نحو لا رجل ظريف عندك، والنصب حملاً على عمل (لا) المقدر، والرفع حملا على عمل الابتداء؛ لأن (لا) عامل ضعيف فلم تنسخ عمل الابتداء لفظاً وتقديراً....»[3].

وهذه الأوجه الإعرابية الثلاثة كما يتضح من نصوص النحاة

(١) شرح مفصل الزمخشرى لابن يعيش ١٠٨/٢، ١٠٩.
(٢) ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٣٦٤/١.
(٣) شرح الكافية الشافيه ٥٢٦/١.

مشروطة بكون اسم (لا) مبنياً والنعت مفرداً متصلاً، فإن كان غير مفرد أو كان النعت مفصولاً فليس فيه البناء إذا يمتنع التركيب قال ابن مالك:

«ثم بينت أن تركيب النعت يمتنع بفصله من المنعوت وإن كان مفرداً وبعدم إفراده إن كان متصلاً؛ لأن جزأى المركب لا ينفصلان، ولأن أكثر من شيئين لا يركب وإذا امتنع التركيب جاز النصب حملاً على "لا"، والرفع حملاً على الابتداء»(١).

وسواء أكان وجه النصب بالحمل على اسم لا أو على عملها المقدر فالذى يعنينى فى هذا الموضع توضيح موضع المخالفة فيه.

والمخالفة فى هذا الموضع تتمثل فى وجه النصب إذا أتبع على لفظ اسم (لا) حيث إن الأصل أن يحمل النعت على محل المبنى لا على لفظه كما سبق أن بينت فى بداية المبحث.

نعت اسم (إنّ) و(لكنّ)

وإنما خصصت هذه المسألة بنعت اسم (إن) و(لكن) لأن دخولهما على المبتدأ لم يُزل معنى الابتداء فجاز أن يحمل النعت على لفظها وعلى معناها قال سيبويه بعد ذكره جواز العطف على اسم إن بالرفع:

«(لكن) الثقيلة فى جميع الكلام بمنزلة (إنّ) يعنى فى جواز العطف المذكور.....، وإنما كان (لكنّ) مثل (إنّ) لأن معنى الابتداء بعده لم يزل؛ لأن الاستدراك فى الحقيقة معنى راجع إلى ما قبله لا إلى ما بعده، إذ هو حفظ

(١) شرح الكافية الشافيه ٥٢٧/١.

الحكم السابق نفياً كان أو إثباتاً عن أن يدخل فيه الاسم المنتصب بـ (لكن)، فقولك ما قام زيد لكن عمراً قائم حفظت فيه عدم القيام عما توهم من دخول عمرو فيه. وكذا فى قام زيد لكن عمراً لم يقيم»[١].

وقال الجرجانى: «اعلم أن كون (لكن) تفيد الاستدراك، لا ينافى معنى الابتداء كما لا ينافيه التوكيد، فيجوز فيه الحمل على الموضع.....»[٢].

وقال ابن يعيش: «(لكن) لا تغير معنى الابتداء، فهى وسيلة (إن) فى ذلك، أكثر ما فى الأمر أن فيها معنى الاستدراك، والاستدراك لا يزيل معنى الابتداء والاستئناف.....»[٣].

بهذه النصوص يتضح مالـ (إن)، (لكن) من خصوصية فى جواز الإتباع على محل اسمها بالرفع، وذلك لأنهما لم يزيلا معنى الابتداء القائم بالمبتدأ لكن الإتباع على المحل بالنسبة لعطف النسق يختلف عنه بالنسبة للنعت فقد أجاز النحاة الإتباع على المحل إذا كان التابع عطف نسق واختلفوا فيما إذا كان التابع نعتاً فمنعه الجمهور[٤] وأجازه الجرمى والفراء والزجاج والرضى قال الرضى:

«والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمى والزجاج والفراء فى جواز الحمل على المحل، ولم يذكر غيرهم فى ذلك منعاً

(١) شرح كافية ابن الحاجب للرضى ٣٥٤/٢.
(٢) المقصد على شرح الايضاح ٤٥١/١.
(٣) شرح مفصل الزمخشرى لابن يعيش ٦٧/٨، ٦٨.
(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٨/١، همع الهوامع ١٤٤/٢.

ولا إجازة، والأصل الجواز إذ لا فارق»[١].

وقول الرضى: (لم يذكر غيرهم فى ذلك منعاً ولا إجازة..... العبارة مردود بقول ابن يعيش:

«وقد أجرى الزجاج الصفة مجرى المعطوف يريد صفة الأسم المنصوب بـ (إن)، وذلك أن سيبويه ومن يرى رأيه يجوز العطف على موضعه بالرفع، ولا يجوز ذلك فى الصفة لو قلت إن زيداً العاقل فى الدار لم يجز عنده، وتقول لا رجل ظريفُ فى الدار فتصف المنفى على الموضع، والفرق بينهما أن (لا) مع الاسم الذى دخلت عليه بمنزلة شئ واحد إذ قد بنيا معاً كبناء خمسة عشر فى تركيب أحدهما مع الآخر، وليس كذلك اسم (إن)؛ لأن منفصل يدل على ذلك جواز تقدم الخبر إذا كان ظرفاً كقولك إن فى الدار زيداً، ولا يجوز مثل ذلك فى لا رجل للبناء، فأما جواز العطف على الموضع فلأن المعطوف منفصل من المعطوف عليه، إذ ليس من اسمه وقد فصله حرف العطف منه، والصفة من اسم الموصوف؛ لأنهما يرجعان إلى شئ واحد وقد أجاز ذلك الزجاج وغيره من النحويين وقاسه على العطف وحمل عليه قوله تعالى: (قل إن ربى يقذف بالحق علام الغيوب) [٢] والمذهب الأول»[٣].

وبذلك يكون ابن يعيش قد عرض منع سيبويه النعت على الموضع ثم ذهب يفرق بين جواز ذلك مع اسم (لا) ومنعه مع اسم إن بأنه مع اسم (لا) فيه معنى التركيب بخلاف اسم (إن).

---

(١) شرح كافيه ابن الحاجب للرضى ٣٥٤/٢.

(٢) الآية ٤٨ من سورة سبأ.

(٣) شرح مفصل الزمخشرى لابن يعيش ٦٨/٨.

ثم ذهب يعلل إجازته في العطف والمنع في النعت بأن النعت والمنعوت يعدان شيئاً واحداً بخلاف المعطوف والمعطوف عليه اللذان اختلفا وتوسط بينهما حرف العطف واختار رأى سيبويه فقال والمذهب الأول وأما نسبه ابن يعيش والرضى للزجاج من إجازته العطف على المحل في النعت فقد عرض الزجاج أحد وجهين فقال في معاني القرآن وإعرابه عند تفسيره قوله تعالى (قل إن ربى يقذف بالحق علام الغيوب). قال: «ومن رفع (علام الغيوب) فعلى وجهين:

أحدهما: أن يكون صفة على موضع (إن ربى)، لأن تأويله: قل (إن علام الغيوب يقذف بالحق، و(إن) مؤكدة، ويجوز الرفع على البدل مما في (يقذف) المعنى: قل إن ربى يقذف هو بالحق علام الغيوب»[(١)].

ووجه سيبويه قراءة الرفع إلى أحد وجهين

الوجه الأول: الرفع على البدلية من الضمير في يقذف.

الوجه الثاني: رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف أى هو علام الغيوب[(٢)].

وكذا ابن يعيش قال:

«فأما قوله (علام الغيوب) فهو محمول على البدلية من المضمر في (يقذف) أو على أنه خبر مبتدأ محذوف أى هو علا الغيوب، أو خبر بعد خبر...»[(٣)].

وممن أجاز إتباع النعت على محل اسم إن الفراء حيث قال في قوله تعالى (ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الذين أمنوا وكانوا

(١) معانى القرآن وإعرابه ٢٥٧/٤، ٢٥٨.
(٢) الكتاب ١٤٧/٢.
(٣) شرح المفصل ٦٨/٨.

يتقون)[١] قال: «(الذين) فى موضع رفع؛ لأنه نعت جاء بعد خبر (إن) كما قال: (إن ذلك لحق تخاصم أهل النار)[٢] وكما قال: (قل إن ربى يقذف بالحق علام الغيوب)[٣] والنصب فى كل ذلك جائز على الإتباع للاسم الأول، وعلى تكرير إن وإنما رفعت العرب النعوت إذا جاءت بعد الأفاعيل فى (إن) لأنهم رأوا الفعل مرفوعاً فتوهموا أن صاحبه مرفوع فى المعنى؛ لأنهم لم يجدوا فى تصريف المنصوب اسماً منصوباً وفعله مرفوع، فرفعوا النعت»[٤].

ومحل المخالفة فى هذه المسألة ينحصر فى الإتباع على محل اسم إن إذ يتبع المعرب على لفظه لا على محله[٥] والإتباع على المحل إنما هو على رأى بعض النحاة كالجرمى والزجاج والفراء كما اتضح ذلك من النصوص السابقة.

نعت ما أضيف إليه المصدر:

من المتفق عليه بين النحاة أن عمل المصدر مضافاً أكثر من عمله غير مضاف[٦]، ويضاف المصدر إلى فاعله تارة، وإلى مفعوله أخرى فالأول نحو (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض)[٧]، ومن الثانى أعجبنى شرب العسل زيدٌ.

---

(١) الآية ٦٢، ٦٣ من سورة يونس.
(٢) الآية ٦٤ من سورة ص.
(٣) الآية ٤٨ من سورة سبأ.
(٤) معانى القرآن للفراء ١/٤٧٠، ٤٧١.
(٥) لا يخالف لفظ المعرب محله إلا فى مواضع معدودة منها هذا الموضع ومنها إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله فيصير للفاعل والمفعول الجر لفظاً والرفع أو النصب محلاً.
(٦) التصريح على التوضيح ٢/٦٣ وقال الأشمونى إعماله مضافاً أكثر وإعماله مجرداً أقيس انظر شرح الاشمونى لألفية ابن مالك ٢/٢٨٤.
(٧) الآية ٢٥١ من سورة البقرة
الآية ٤٠ من سورة الحج.

ومنه قوله[١] «نفى الدراهيم تنقادُ الصياريف»

قال الأشمونى:

«وليس مخصوصا بالضرورة - يعنى إضافة المصدر إلى مفعوله - خلافاً لبعضهم ففى الحديث «وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً» أى وأن يحج البيت المستطيع، ولكنه قليل»[٢].

ونعت المجرور بإضافة المصدر إليه فاعلاً كان أو مفعولاً يجوز عند الكوفيين وبعض البصريين أن يتبع على لفظ المجرور كما يجوز أن يتبع على محله فيرفع إن كان فاعلاً، وينصب إن كان مفعولا[٣].

ومن الإتباع لمحل الرفع قول الشاعر[٤]:

حتى تهجر فى الرواح وهاجها ❖ طلب المعقب حقه المظلوم

---

(١) عجز بيت للفرزدق صدره "تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة" وهو من البسيط وتنفى من نفيت الدراهم أثرتها للانتقاد ويداها فاعله والضمير يرجع إلى الناقة، والهاجرة وقت اشتداد الحر وقت الظهيرة والدراهيم جمع درهام لغة فى الدرهم وتنقاد على وزن تفعال مصدر كترداد مضاف إلى مفعوله وهو من شواهد الأشمونى ٢٨٩/٢، شرح شواهد العينى الشاهد رقم ٥٢٨.

(٢) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٢٨٩/٢.

(٣) التصريح على التوضيح ٦٥/٢، الأشمونى ٢٩١/٢.

(٤) البيت للبيد العامرى من قصدة من الكامل يصف حماراً وأتاناً قد كانا فى خصب زمانا حتى إذا هاج البنات ونضبت أكثر العيون وخاف أن ترشقه سهام من القناصى أسرع معها إلى كل نجد يرجو أن فيه أطيب الكلأ، وحتى للغاية والضمير فى تهجر يرجع إلى مسحل وهو الحمار الوحشى المذكور فى القصيدة قبله وهو من شواهد التصريح ٦٥/٢؛ الاشمونى ٢٩٠/٢ العينى رقم ٥٢٨.

فطلب بالنصب مصدر مفعول فطلق نوعى مضاف إلى فاعله وهو المعقب بكسر القاف وهو الغريم الطالب؛ لأنه عقب غريمه، وحقه مفعول المصدر، والمظلوم بالرفع نعت للمعقب على محله أى كما يطلب المعقب المظلوم حقه.

ومن الإتباع لمحل المنصوب قول الراجز

ما جعل امرأ القومُ سيدا ❖ إلا اعتياد الخُلق الممجدَا[1]

وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه لا يجوز الإتباع على المحل[2].

قال سيبويه: «وتقول عجبت من ضرب زيد وعمرو، إذا أشركت بينهما كما فعلت ذلك فى الفاعل، ومن قال هذا ضارب زيدٍ وعمرا قال عجبت له من ضرب زيدٍ وعمرا، كأنه أضمر: ويضرب عمرا، أو وضرب عمرا[3] يتضح من نص سيبويه منع الإتباع على محل المجرور فى التوابع بوجه عام وما ورد من ذلك يكون بتقدير عامل محذوف.

قال الأندلسى:

«الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل والصفة المشبهه وبالمصدر، فإن جاء ما يوهم الحمل على المحل أضمر له ناصب أو رافع إما فعل، أو منون من جنس ذلك المضاف، ويجوز مثل هذا الإضمار لقوة القرينة الدالة، وهذا الذى ذكره سيبويه هو الحق؛ لأنه

(١) شرح التسهيل ٣/١٢٠.
(٢) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٢/٢٩١، التصريح على التوضيح ٢/٦٥.
(٣) الكتاب ١/١٩١.

إنما يترك الظاهر إلى المقدر إذا كان المقدر أقوى من الظاهر من حيث كونه إعراباً والظاهر بناء كما فى يا زيد الظريف، أو إذا تعذر الحمل على الظاهر و*طلب المعقب حقه المظلوم* إنما ارتفع المظلوم فيه لكونه فاعل حقه أى غلبه المظلوم بالحق»[١].

أى أن المانعين للإتباع على المحل يتأ ولون ما ورد منه فكلمة المظلوم رفعت عندهم بكلمة حقه على أنه فعل أى غلبه بالحق المظلوم.

وعلل الشيخ يس منع سيبويه ذلك بأن شرط الإرتباط على المحل أن يكون مجوزه لا يتغير عند التصريح به قال: «ومذهب سيبويه والجمهور منع الاتباع على المحل؛ لأن شرطه أن يكون مجوزه لا يتغير عند الصريح به وهنا لو صرح برفع الفاعل ونصب المفعول تغير العامل بزيادة التنوين»[٢].

وأجاز الزمخشرى الإتباع على المحل فى النعت ثم إجازه فى العطف قياساً على النعت فقال:

«قد كنت داينت بها حسانا ❖ مخافة الإفلاس والليانا[٣]

إنما نصب فيه المعطوف محمولاً على محل المعطوف عليه؛ لأنه مفعول كما حمل لبيد الصفة على محل الموصوف فى قوله *طلب المعقب

---

(١) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٢/٢٩١، التصريح على التوضيح ٢/٦٥.

(٢) حاشية يس على التصريح ٢/٦٥.

(٣) قال زياد العنبرى وداينت من المداينة يقال داينت فلانا عاملته فأعطيته دينا والضمير فى بها للقنية وحسان اسم رجل مفعول داينت الشاهد فى الليانا حيث نصب على موضع الإفلاس لأنه نصب لكونه مفعولاً فى المعنى للمخافة الذى هو مصدر والليان المطل بالدين وهو من شواهد الاشمونى ٢/٢٩١، شرح المفصل ٦/٦٦، العينى ٥٣١.

حقه المظلوم* أى كما يطلب المعقب المظلوم حقه»(١).

وكذا أجازه ابن يعيش فقال بعدما أجاز ذلك فى العطف «والنعت فى ذلك كالعطف فى جواز الحمل على اللفظ والمعنى، تقول فيه عجبت من ضرب زيد الظريف بالخفض على اللفظ، والظريفُ بالرفع على المعنى»(٢).

ونسب الأشمونى جواز الإتباع إلى الكوفيين وطائفة من البصريين فقال: «جواز الإتباع مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين، وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه لا يجوز الإتباع على المحل وفصل أبو عمرو فأجاز فى العطف والبدل ومنع فى التوكيد والنعت والظاهر الجواز لورود السماع، والتأويل خلاف الظاهر»(٣).

وقال المرادى: «الظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتأويل خلاف الأصل»(٤).

وبناء على ما تقدم من نصوص يتضح أن سيبويه ومن وافقه ذهب إلى عدم جواز الإتباع على محل المجرور باضافة المصدر إليه بينما ذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى جواز ذلك وعلى هذا القول يكون النعت قد خالف أصله إذ المنعوت معرب ومع ذلك أتبع النعت على محله وهذه مخالفة للأصل.

---

(١) المفصل بشرح ابن يعيش ٦٥/٦.
(٢) شرح مفصل الزمخشرى لابن يعيش ٦٦/٦.
(٣) شرح الاشمونى لألفية ابن مالك ٢٩١/٢.
(٤) التصريح على التوضيح ٦٥/٢.

نعت المجرور بحرف جر:

المنعوت المجرور إما أن يكون مجروراً بحرف جر أصلى نحو مررت بزيدٍ الطويل وهو ما كان الحرف عاملاً فى لفظه وفى محله.

وإما أن يكون مجروراً بحرف مما زعموا زيادته ولست أرجح الزيادة، ولكنها قضية كبرى لا يتسع بحث مثل هذا لمعالجتها، وقد ردها كثير من الباحثين وهذا الحرف يكون عاملاً فى لفظ المنعوت دون محله نحو ما جاءنى من أحد، ويختلف حكم النعت من حيث إتباعه لمنعوته المجرور لفظاً وعدم إتباعه تبعاً لحرف الجر.

فالمنعوت المجرور بحرف جر أصلى يرى جهور النحاة وجوب إتباعه للمنعوت[1] نقول مررت بزيد العاقل بالجر.

ولكن من النحاة من ذهب إلى أن محل الجار مع مجروره النصب، فأجاز الإتباع على اللفظ بالجر، كما أجاز الإتباع على المحل بالنصب، وقد ذكره ابن جنى فى العطف فقال:

«اعلم أن اللفظ قد يرد شئ منه فيجوز جوازاً صحيحاً أن يستدل به على أمر ما، وأن يستدل به على ضده البته. وذلك نحو مررت بزيد، ورغبت فى عمرو، وعجبت من محمد، وغير ذلك من الأفعال الواصلة بحرف الجر فأحد ما يدل عليه هذا الضرب من القول أن الجار متعد من جملة الفعل الواصل به، ألا ترى أن الباء فى نحو مررت بزيد معاقبة لهمزة النقل فى نحو

(١) مغنى اللبيب ٤٧٣/٢.

أمررت زيداً، وكذلك قولك أخرجته وخرجت به، وأنزلته ونزلت بـه، فكما أن همزة أفعل مصوغة فيه، كائنة من جملته، فكذلك ما عاقبها من حروف الجر ينبغي أن يعتد أيضاً من جملة الفعل؛ لمعاقبته ما هو من جملته فهذا وجه.

والآخر أن يدل ذلك على أن حرف الجر جار مجرى بعض ما جره، ألا ترى أنك تحكم لموضع الجار والمجرور بالنصب فيعطف عليه فينصب، فتقول مررت بزيد وعمرا»(١).

فقد ذكر ابن جنى جواز العطف على محل الجار والمجرور بالنصب ولنا أن نقيس عليه النعت إذا التوابع تشترك فيما بينهما بموافقتها متبوعاتها فى الإعراب، وقد صرح به ابن يعيش فى النعت فقال:

«قد تنصب ما عطفته على الجار والمجرور نحو قولك: مررت بزيد وعمراً، وإن شئت وعمرو بالخفض على اللفظ وعلى الموضع، وكذلك الصفة نحو: مررت بزيد الظريفَ بالنصب والظريفِ بالخفض، فهذا يؤذن بأن الجار والمجرور فى موضع النصب»(٢).

وبناء على ما تقدم يكون النعت خالف أصله إذ كان منعوته معرباً وأتبع على محله وإنما يتبع المعرب على لفظه، ومن جهة أخرى أنه إذا اتبع على المحل كان المحل للجار والمجرور معا مع كون النعت نعتاً للمجرور دون الجار وهذه مخالفة أخرى، والإتباع على محل الجار والمجرور كما هو معلوم مما تقدم رأى بعض من النحاة أما الجمهور فعلى وجوب إتباعه بالجر

(١) الخصائص ١٠٧/١.
(٢) شرح مفصل الزمخشرى لابن يعيش ٦٥/٧.

هذا إذا كان المنعوت مجروراً بحرف أصلى، فإن كان حرف الجر عاملاً فى لفظ المجرور دون محله وهو المقول بزيادته فقد ذهب جمهور[1] النحاة إلى جواز مراعاة لفظه ومراعاة محله.

قال سيبويه فى العطف على خبر ليس المجرور بالباء:

«هذا باب ما يجرى على الموضع لاعلى الاسم الذى قبله، وذلك قولك ليس زيد بجبان ولا بخيلا، وما زيد بأخيك ولا صاحبك، والوجه فيه الجر؛ لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين، وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى، وأن يكون آخره على أوله أولى، ليكون حالهما فى الباء سواء، كما لهما فى غير الباء مع قربه فيه، وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا: هذا جحر ضب خرب ونحوه فكيف ما يصح معناه»[2].

يتضح من نص سيبويه أنه أجاز العطف على الموضع، وهذا يقتضى إجازته فى النعت، وبخاصة أنه استدل عليه بقول العرب (هذا جحر ضب خرب) على جواز مراعاة المجاورة، أى أن خرب جر بمجاورته لحنب مخالفاً بذلك منعوته وهو الجحر، وذلك لمجاورته للمجرور فكيف ما يصح معناه.

وعلى ذلك يكون هناك إجازة من جمهور النحاة بمخالفة النعت للفظ منعوته إذا كان منعوته مجروراً بحرف جر زائد.

(١) الأصول ٢/٦٣: ٦٥، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٥٤، ٢٥٥.
(٢) الكتاب ١/٦٦، ٦٧.

المبحث الثانى

مخالفة النعت لمنعوته تعريفاً وتنكيراً

المخالفة بين النعت ومنعوته تعريفاً وتنكيراً ليست على مذهب الجمهور[١]، إذ يرى جمهود النحاة وجوب الموافقة بين النعت ومنعوته تعريفاً وتنكيراً.

أما المخالفة بينهما فهى رأى بعض الكوفيين والأخفش وأبى حاتم السجستانى وابن الطراوة.

وقد عبر ابن مالك عن مذهب الجمهور فى الموافقة بقوله[٢]:

وليعط فى التعريف والتنكير ما ❖ لما تلا، (كامرر بقوم كرما)

وقال ابن يعيش:

«الصفة ينبغى أن تكون وفق الموصوف، فإن كان الموصوف نكرة فصفته نكرة، وإن كان معرفة فصفته معرفة»[٣].

وهذا الحكم للنعت مطلقاً، أى الحقيقى والسببى قال ابن هشام: «سواء رفع الضمير أم اسماً ظاهراً فلا تتبع معرفة بنكرة ولا عكسه... ويجب فى

(١) الكتاب ٦/٢، ٣١١، الأشمونى ٦٠/٣.
(٢) ألفية ابن مالك ١٩٣/٣.
(٣) شرح مفصل الزمخشرى لابن يعيش ٥٨/٣.

النعت أن يكون مساوياً لمتبوعه فى التعريف أو دونه»[١].

وإنما أوجب الجمهور موافقة النعت لمنعوته تعريفاً وتنكيراً، فلا توصف المعرفة بالنكرة؛ لأن الصفة لإزالة الاشتراك العارض، والنكرة لا تزيل الاشتراك العارض، كما لا توصف النكرة بالمعرفة؛ لأن المعرفة أحق بالتقديم، ولا يجوز مع كونها أحق بالتقديم أن تكون تابعة للنكرة[٢].

ونعت النكرة بالمعرفة هو قول بعض الكوفيين قال الرضى:

«ثانيها التعريف والتنكير، وأجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذم استشهاداً بقوله تعالى: (ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالاً..... الآية)[٣] والجمهور على أنه بدل أو نعت مقطوع رفعا ونصباً، وأجاز الأخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال: (الأوليان) صفة لـ (آخران يقومان)[٤] والأولى أنه بدل أو خبر مبتدأ محذوف»[٥].

وقد ذكر أبو حيان فى كلمة (الأوليان) عدة أوجه

أحدهما: أنه بدل من آخران، والثانى: إنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هما، والثالث: أنه مبتدأ مؤخر والخبر (آخران) والرابع أنه فاعل (استحق)»[٦].

---

(١) مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، ٢/٢١٨، ٢١٩.
(٢) أى ثانى الجهات التى يوافق فيها النعت منعوته.
(٣) الآية ١ من سورة الهمزة.
(٤) يعنى من قوله تعالى: (فإن عثر على أنهما استحقا إثما فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان) [المائدة ١٠٧].
(٥) شرح كافية ابن الحاجب للرضى ١/٣١٠.
(٦) البحر المحيط ٤/٤٥.

وعلى العكس من ذلك أى نعت المعرفة بالنكرة وهو قول أبى حاتم ونسبه الأشمونى لابن الطراوة، وذلك بشرط أن يكون النعت خاصاً بالمنعوت.

قال الزجاجى: «حدثنى أبو جعفر أحمد بن يحيى بن رستم الطبرى قال: حضرت أبا حاتم السجستانى، وحضره رجل من أهل أصبهان فقال له: يا أبا حاتم! تنعت المعرفة بنكرة؟ فقال نعم إذا لم يوصف به غيره كانت النكرة كالمعرفة قال الله عز وجل (قل هو الله أحد) فالله جل وعز معرفة و(أحد) نكرة ولكن لما كان (أحد) لم يوصف به غير الله صار معرفة»[1].

بينما نسبه الأشمونى لابن الطراوة بنفس الشرط فقال:

«وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة وأجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصاً بذلك الموصوف كقوله[2].

أبيت كأن ساورتنى ضئيلة ❖ من الرقش فى أنيابها السم ناقع

والصحيح مذهب الجمهور وما أوهم خلاف ذلك مؤول»[3] مما تقدم من نصوص يتضح أن النعت خالف أصله على قول الكوفيين حيث أجازوا نعت النكرة بالمعرفة إذا أفادت المدح أو الذم أما مذهب الأخفش من جواز نعت النكرة الموصوفة بالمعرفة ففيه مخالفة للأصل أيضاً، لأن النكرة إذا وصفت خصصت ولا شك أن التخصيص ليس فى درجة التعريف،

---

(١) مجالس العلماء المجلس ٦٨ ص ١١٥.

(٢) قاله النابغة الذبيانى من قصيدة من الطويل، وساورتنى أى واثبتنى والضئيلة الحية الدقيقة أتت عليها السنون طويلة فقل لحمها واشتد بها والرقش بضم الراء وسكون القاف جمع رقشاء حية فيها نقط سواد وبياض والشاهد فيه كما يرى ابن الطراوة السم ناقع على اعتبار أن ناقع صفه للسم فوصفت المعرفة بالنكرة، ورد ذلك البصريون بأنه لا حجة فيه لأنه خبر ثان الأشمونى ٣/٦٠، شواهد العينى رقم ٦٠٦.

(٣) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٣/٦٠.

فالتخصيص تقليل الشيوع وعلى ذلك يكون التخصيص أعم من التعريف وبناء عليه يكون النعت أخص من المنعوت، والنعت يجب أن يكون أعم من المنعوت قال ابن يعيش:

«ولا تكون الصفة أخص من الموصوف وإنما يوصف الاسم بما هو دونه فى التعريف، أو بما يساويه وذلك لوجهين:

أحدهما: أن الصفة تتممه للموصوف وزيادة فى بيانه، والزيادة تكون دون المزيد عليه، وأما أن تفوقه فلا، فإذا وجه الكلام أن تبدأ بالأعرف فإن كفى وإلا أتبعته ما يزيده بياناً.

أما الوجه الثانى: فإن الصفة خبر فى الحقيقة، ألا ترى أنه يحسن أن يقال لمن قال جاءنى زيد الفاضل كذبت فيما وصفته به أو صدقت كما يحسن ذلك فى الخبر إذا كانت خبراً، فكما أن الخبر لا يكون إلا أعم من المخبر عنه أو مساوياً له، فالأول نحو زيد قائم، والثانى نحو الإنسان بشر....

فإن قيل فكيف يكون الصفة بياناً للموصوف وهى أعم منه، قيل البيان منه إنما حصل من مجموع الصفة والموصوف؛ لأن مجموعهما أخص من كل منهما منفرداً، فزيد الطويل أخص من زيد وحده، ومن الطويل وحده ولذلك كانت الصفة والموصوف كالشئ الواحد»[1].

وكذا أيضاً خالف النعت أصله على رأى أبى حاتم وابن الطراوة اللذين أجازا نعت المعرفة بالنكرة بشرط كون النعت خاصاً بالمنعوت.

وقد رد الجمهور ما ورد من ذلك قال الأشمونى:
«والصحيح مذهب الجمهور، وما أوهم خلاف ذلك مؤول»[2].

---

(١) شرح مفصل الزمخشرى لابن يعيش ٣/٥٨ بتصرف.
(٢) شرح الاشمونى لألفية ابن مالك ٣/٦٠.

﴿٣٢٧﴾

المبحث الثالث

مخالفة النعت لمنعوته تذكير وتأنيثا

علم مما تقدم أن هناك موافقة بين النعت الحقيقى ومنعوته تذكيراً وتأنيثاً، وبين النعت السببى ومرفوعه تذكيراً وتأنيثاً أيضاً مثال الأول مررت بزيد الكريم، وبهند الكريمة.

ومثال الثانى مررت بزيد الكريم أبوه، والكريمة أمه ويفرق بين المذكر والمؤنث بإحدى علامات التأنيث، وقد يخالف هذا الأصل فيوصف المؤنث بالمذكر، والعكس قال ابن يعيش: «الصفة التى يستوى فيها المذكر والمؤنث وذلك على ضربين: منه ما يستوى فيه المذكر والمؤنث فى سقوط علامة التأنيث، ومنه ما يستوى فيه المذكر والمؤنث فى لزوم تاء التأنيث»(١).

أما الأول الذى تسقط فيه التاء وهو وصف للمؤنث فهو ينقسم إلى قسمين:

قسم سقطت فيه التاء وهو وصف خاص بالمؤنث كحائض وطامث، وقسم سقطت فيه التاء وهو غير مختص بالمؤنث كقتيل ومعطار.

أولاً الوصف المختص بالإناث

قال سيبويه:

«هذا باب ما يكون مذكراً يوصف به المؤنث وذلك قولك: امرأة

(١) شرح مفصل الزمخشرى لابن يعيش ٣/٥٥.

حائض، وهذه طامث، كما قالوا ناقة ضامر يوصف به المؤنث وهو مذكر، فإنما الحائض وأشباهه فى كلامهم على أنه صفة شئ، والشئ مذكر، فكأنهم قالوا: هذا شئ حائض، ثم وصفوا به المؤنث، كما وصفوا المذكر بالمؤنث، فقالوا: رجل نكحة، وزعم الخليل أنهم إذا قالوا: حائض فإنه لم يخرجه على الفعل، كما أنه حين قال: دارع لم يخرجه على فعل، وكأنه قال: درعى، فإنما أراد ذات حيض ولم يجئ على الفعل، وكذلك قولهم مرضع إذا أراد ذات رضاع ولم يجرها على أرضعت ولا ترضع، فإذا أراد ذلك قال مرضعة، وتقول هى حائضة غدا، ولا يكون إلا ذلك؛ لأنك إنما أجريتها على الفعل على هى تحيض غدا، هذا وجه ما لم يجر على فعله فيما زعم الخليل مما ذكرنا فى هذا الباب»(١).

يتضح من نص سيبويه السابق أنه الوصف بحائض حذفت منه التاء وإن كان وصفاً للمؤنث وسر هذا الحذف كما يرى سيبويه أنهم حملوه على المعنى كأنهم قالوا: شئ حائض.

بينما يرى الخليل أنها حذفت لأنهم قصدوا به النسب فلم يجروه على الفعل، فإن أجروه على الفعل لحقته التاء كما مثل بقوله:

«لم يجروها على أرضعت ولا ترضع، فإذا أراد ذلك قال مرضعة وتقول حائضة غدا، ولا يكون إلا ذلك لأنك إنما اجريتها على الفعل على هى تحيض غدا..... النص».

وهذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين حيث ذهب

(١) الكتاب ٣/٣٨٣، ٣٨٤.

الكوفيون إلى أن التاء حذفت من حائض وحامل ومرضع لاختصاص الإناث بهذا الوصف فلم يحدث لبس قال الفراء:

«وأما الهاء فلها ضروب تقع فيها، فأول ذلك قولهم للرجل: أنت جالس، وللمرأة أنت جالسة، فالهاء ها هنا أدخلت للتأنيث ولا يكون غيره، والقياس فيه مستمر أن نفرق بين الفعل المذكر والمؤنث بالهاء، إلا أن العرب قالت امرأة حائض وطاهر وطامث وطالق وشاة حامل، وناقة عائذ للتى عاذ بها ولدها، فلم يدخلوا فيهن الهاء وإنما دعاهم إلى ذلك أن هذا وصف لاحظ فيه للمذكر، وإنما هو خاص للمؤنث فلم يحتاجوا إلى الهاء؛ لأنها إنما دخلت فى: قائمة وجالسة لتفرق بين فعل الأنثى والذكر، فلما لم يكن الذكر فى الحيض والطمث وما ذكرنا حظ لم يحتاجوا إلى فرق»(١).

وقد نقل ابن الانبارى هذا الخلاف فقال:

«ذهب البصريون إلى أنه إنما حذفت منه علاقة التأنيث، لأنهم قصدوا به النسب، ولم يجروه على الفعل، وذهب بعضهم إلى أنهم إنما حذفوا علامة التأنيث منه؛ لأنهم حملوه على المعنى كأنهم قالوا: شئ حائض»...

وذهب الكوفيون إلى أن علامة التأنيث إنما حذفت من نحو: طالق، طامث، حائض، حامل؛ لاختصاص المؤنث به.....»(٢).

ومهما تكن علة ترك التاء فإنها تركت على كلا المذهبين وفى تركها مخالفة للأصل إذ يصر وصفاً للمؤنث بغير تاء.

---

(١) المذكر والمؤنث ص ٥٨، ٥٩.

(٢) الانصاف فى مسائل الخلاف ٢/٧٥٨.

ما سقطت منه التاء وهو غير مختص بالمؤنث:

أما القسم الثانى الذى سقطت منه التاء وهو غير مختص بالمؤنث فإنه ينقسم إلى قسمين:

(أ) ما يطرد فيه ترك التاء.

(ب) ما لا يطرد فيه ترك التاء وهو مقصور على السماع.

أولاً ما يطرد فيه ترك التاء:

تسقط علامة التأنيث باطراد من أوصاف المؤنث الذى على وزن فعول بمعنى فاعل، وفعيل بمعنى مفعول، ومفعال، ومفعيل قال الزمخشرى:

«يستوى المذكر والمؤنث فى فعول ومفعال ومفعيل وفعيل بمعنى مفعول وما جرى على الاسم تقول هذه المرأة قتيل بنى فلان، ومرت بقتيلتهم وقد يشبه به ما هو بمعنى فاعل قال الله تعالى:

(إن رحمة الله قريب من المحسنين)[1] وقالوا ملحفة جديد»[2].

وقال ابن يعيش:

«اعلم أن هذه الأمثلة من الصفات يستوى فى سقوط التاء منها المذكر والمؤنث فيقال رجل صبور وشكور، وامرأة صبور وشكور، وامرأة صبور وشكور، وكذلك قالوا امرأة معطار التى تكثر فى استعمال الطيب، ومذكار

(١) الآية ٥٦ من سورة الاعراف.
(٢) المفصل بشرح ابن يعيش ١٠٢/٥.

للتى عادتها أن تلد الذكور، ومئناث للتى عادتها أن تلد الإناث، وقالوا منطيق للبليغ ومعطير بمعنى العطار، وقالوا امرأة قتيل فهذه إذا جرت على موصوفها لم يأتوا فيها بالهاء، وإذا لم يذكروا الموصوف أثبتوا الهاء خوف اللبس نحو رأيت صبورة ومعطارة وقتيلة بنى فلان، فهذا معنى ما جرى على الاسم أى ما تقدمها موصوف»(١).

يتضح من هذا النص أنه حتى ذكر المنعوت حذفت التاء من الصفة فاستوى فيها المذكر والمؤنث فيما يتعلق بهذه الأوزان، وإن لم يذكر المنعوت أنث بالتاء لئلا يلتبس وقال الرضى:

«مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يلحقه التاء فعيل بمعنى مفعول إلا أن يحذف موصوفه نحو هذه قتيلة فلان وجريمته»(٢).

وقال ابن مالك:

«ومن أمثلة الصفات ما لا تلحقه علامة التأنيث الفاصلة بين المؤنث والمذكر، وذلك ما كان على زنة فعول مقصودا به المبالغة فى فاعل، وكذا ما كان على مفعال أو مفعيل أو مفعل فيقال رجل صبور، وامرأة صبور، رجل مهداء وامرأة مهداء، رجل معطير وامرأة معطير ورجل مغشم وامرأة مغشم، ولا تلحق التاء الفارقة شيئاً من هذه الأمثلة إلا على سبيل الندور، فمن النادر قولهم عدوة، ورجل ميقان وامرأة ميقانة وهما الموقنان بكل ما سمعا»(٣).

---

(١) شرح مفصل الزمخشرى لابن يعيش ١٠٢/٥.
(٢) شرح كافية ابن الحاجب للرضى ٢٦٦/٢.
(٣) شرح الكافية الشافية ١٧٣٨/٤.

علة ترك التاء فى هذه المواضع:

اختلف النحاة فى علة التاء فى هذه المواضع، فعلله الخليل بعدم جريان الوصف على الفعل فهو بمنزلة المنسوب، وكذا علله ابن يعيش بينما علله ابن جنى بالدلالة على المبالغة.

قال سيبويه فى باب ما يكون مذكرا يوصف به المؤنث:

«ورغم الخليل أن فعولا ومفعالا ومفعلا نحو قوول ومقوال إنا يكون فى تكثير الشئ وتشديده والمبالغة فيه، وإنما وقع فى كلامهم على أنه مذكر، وزعم الخليل أنهم فى هذه الأشياء كأنهم يقولون: قولىّ، وضربىّ، ويستدل على ذلك بقولهم: رجل عَمِل، وطَعِم، ليس ، فمعنى ذا كمعنى قئول ومقوال فى المبالغة، إلا أن الهَاء تدخله يقول: تدخل فى فعِل فى التأنيث، وقالوا نِهر، وإنما يريدون نهارىّ، فيجعلونه بمنزلة عَمِل وفيه ذلك المعنى.....

فقولهم: نَهر فى نهارىٌ يدل على أن عَمِلا كقوله عملىّ؛ لأن فى عَمِل من المعنى ما فى نَهر، وقئول كذلك لأنه فى معنى قولىّ»[1] يفهم من النص أن معنى هذه الصيغ عند الخليل المبالغة وعلة ترك التاء فيها كونها جارية على معنى النسب غير جارية على أفعالها.

وكذا علله ابن يعيش فقال:

«فأما فعول، ومِفعال، مِفعِيل، فأمثلة معدول بها عن اسم الفاعل للمبالغة، ولم تجر على الفعل، فجرت مجرى المنسوب نحو دارع، ونابل فلم

(١) الكتاب ٣/٣٨٤، ٣٨٥.

يدخلوا فيها الهاء لذلك، وقد شذ مِعْزابة، إذا كان يعزب بإبله في المرعى، فيبعدها عن الناس لعزته وقدرته، ومثله مِطرابة لكثير الطرب، ومجذامة للسريع في قطع المودة.....»[١].

أما ابن جني فقد علله بالمبالغة كما لحقت التاء المذكر للدلالة على المبالغة أيضاً في نحو علامة فقال:

«وعلى نحو ما نحن بصدده ما قالوا: ثلاثة رجال، وثلاث نسوة، فعكسوا الأمر على ما تراه، ولأجل ذلك ما قالوا: امرأة صابرة، غادرة فألحقوا علم التانيث، فإذا تناهوا في ذلك قالوا: صبور، غدور فذكروا، وكذلك رجل ناكح، فإذا بالغوا قالوا رجل نُكحة»[٢].

وعلل ابن يعيش ترك التاء في فعيل بمعنى مفعول بعدوله عن جهته فقال:

«وأما فعيل بمعنى مفعول نحو: كف خضيب، وعين كحيل، فإنه أيضاً يستوى في حذف التاء منه المذكر والمؤنث؛ وذلك لأنه معدول عن جهته، إذ المعنى: كف مخضوبة بالحناء وعين مكحولة بالكحل، فلما عدلوا عن مفعول إلى فعيل لم يثبتوا التاء؛ ليفرقوا بينه وبين ما لم يكن بمعنى مفعول من نحو كريمة وجميلة»[٣].

وبعد هذه النصوص التي ذكر فيها النحاة علة ترك التاء في هذه المواضع نستطيع القول بأنها صورة من صور مخالفة الأصل بين النعت

(١) شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش ١٠٢/٥.
(٢) الخصائص ٢٤٣/٣.
(٣) شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش ١٠٢/٥.

ومنعوته إذ خالف النعت منعوته بأن وصف المؤنث بما يوصف به المذكر.

ما سقطت منه التاء من أوصاف المؤنث وهو غير مطرد:

أما القسم الثانى مما لا تلحقه التاء من أوصاف المؤنث وهو غير مطرد فإننا نجده فى كثير من أوصاف المؤنث فى غير هذه الأوزان وحسبى هنا أن أشير إلى بعضها إشارة إلى بيان مدى اتساع هذه الظاهرة

١- ما جاء منها على وزن فاعل:

ومن ذلك قولهم: امرأة سافر[١] إذا كشفت النقاب عن وجهها وبادن[٢] وهى السمينة الضخمة، وعاقر[٣] وبالغ[٤]، وعاشق[٥] ومنه قولهم: ناقة ناحز[٦] إذا سعلت فاشتد سعالها، وشاة راجن وداجن[٧] إذا استأنست وألفت.

٢- ما جاء على وزن فِعْل:

ومن ذلك قولهم امرأة غر إذا لم تجرب الأمور، وهى بكر[٨] والديها إذا كانت أول ولد يولد لهما، وأمة قِن قال الأصمعى: القن الذى كان أبوه

(١) المذكر والمؤنث لابن الانبارى ص ١٤٣.
(٢) المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ص ١٤٣.
(٣) أدب الكاتب ص ٢٩٤.
(٤) المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ص ١٤٣.
(٥) المذهر ٢/ص ٢١٨.
(٦) المذكر والمؤنث لابن الانبارى ص ١٦٤.
(٧) المرجع السابق ص ١٦٤.
(٨) المزهر ٢/٢١٨، ٢١٩.

مملوكاً لمواليه فإذا لم يكن كذلك فهو عبد مَملكة[١].

٣- وزن فُعَال:

ومنه قولهم فلانة لباب قومها[٢]: خيارهم وقولهم: فلانة مُصَاص قومها[٣]: أى أخلصهم نسباً.

وما سمع فيه التذكير من أوصاف المؤنث أكثر من أن يحصى وحسبى هنا ما ذكرته لأقرر أنه خالف النعت به أصله من مطابقته للمنعوت تذكير أو تأنيثاً فوصف المؤنث بما يوصف به المذكر قال ابن جنى: «وتذكير المؤنث واسع جداً، لأنه رد فرع إلى أصل لكن تأنيث المذكر أذهب فى التناكر والإغراب»[٤].

نعت المذكر بالمؤنث:

أما القسم الثانى الذى خالف فيه النعت منعوته تذكر أو تأنيثاً فهو ما نعت فيه المذكر بالمؤنث وقد أشار إليه ابن يعيش بقوله:

«الصفة التى يستوى فيها المذكر والمؤنث وذلك على ضربين، منه ما يستوى فيه المذكر والمؤنث فى سقوط علامة التأنيث، ومنه ما يستوى فيه المذكر والمؤنث فى لزوم التاء»[٥].

---

(١) المذكر والمؤنث ص ٢٥٠.
(٢) المرجع السابق ص ٢٥٢.
(٣) المزهر ٢/ص ٢١٨.
(٤) الخصائص ٤١٧/٢.
(٥) شرح مفصل الزمخشرى لابن يعيش ٥٥/٣.

وهذا القسم يخالف أصله فيعدل به عن المطابقة بين النعت والمنعوت قصدا للمبالغة وهو على قسمين:

(أ) قسم تدخل فيه التاء على أبنية المبالغة.

(ب) قسم تدخل فيه التاء على غير أبنية المبالغة.

قال ابن السراج:

«الخامس – أى مما تدخله التاء – ما تدخله الهاء من النعوت لغير فرق بين المذكر والمؤنث وهو نعت للمذكر للمبالغة، وذلك علامة ونسابة وراوية.....»(١).

أشار ابن السراج بقوله نسّابة وعلاّمة إلى ما كان على صيغ المبالغة، وراوية إلى ما ليس على هذه الأبنية والسر فى دخول التاء على كليهما المبالغة كما يتضح ذلك من نص ابن السراج وقد نص عليه المبرد أيضاً فى «باب ما يلزمه التغيير فى النداء وهو فى الكلام على غير ذلك» قال:

«فمن ذلك قولهم: يا أبت لا تفعل، ويا أمت لا تفعلى.... وكانت الهاء داخلة على الأم لأنها مؤنثة، وعلى الأب كما دخلت فى راوية وعلامة للمبالغة، ولأن الشيئين إذا جريا مجرى واحدا سوى بين لفظيهما»(٢).

كما نص الفراء أيضاً على أن الغرض من ذلك هو المبالغة فقال: «قد قيل: رجل مجذامة، ومطرابة، ومعزابة، فجعلوا فيه الهاء على غير القياس،

(١) الأصول ٤٠٨/٢، شرح المفصل ٩٦/٥، شرح كافية ابن الحاجب للرضى ١٦٣/٢.
(٢) المقتضب ٢٦٢/٤، شرح التصريح ٢٨٨/٢.

وزادوا فيه الهاء؛ لأن العرب قد تدخل الهاء فى المذكر على وجهين: أما أحدهما: فعلى المدح، والآخر ذم فيوجهون المدح إلى الداهية، وتكون الهاء التى دخلت على المذكر يراد به المدح والمبالغة فى نوعه الذى وصف به فيقال: إنه لمُنكَرةَ من المناكير، وإنه لراوية وعلامة فهذا مذهب الداهية والمدح.

وأما الذم فقولهم: إنه لجخابة، هلباجة، فقاقة، فيما لا أحصيه وكأنه يذهب به إلى البهيمة»(١).

وذكر ابن الأنبارى أنها فى أبنية المبالغة لتوكيد المبالغة فقال: «فإن قال قائل: هذه لمبالغة الفعل فكيف لحقته الهاء؟

فإن الجواب فى ذلك: أنها لحقته لتوكيد المبالغة.....»(٢).

وليست المبالغة كما قال النحاة أو توكيدها كما قال ابن الأنبارى قاصرة على المدح بل فى الذم أيضاً، كما يتضح من نص الفراء السابق.

وقال ثعلب: «فى باب ما أدخلت فيه الهاء من وصَف المذكر»:

«تقول: رجل راوية للشعر، ورجل علامة ونسابة ومهذامة ومطرابة، ومعزابة، وذلك إذا مدحوه، كأنما ارادوا به الداهية، وكذلك إذا ذموه فقالوا: رجل لحّانة، وهلباجة ورجل فقاقة، جخابة فى حروف كثيرة كأنهم أرادوا بهيمة»(٣).

(١) المذكر والمؤنث ٦٧، ٦٨.
(٢) المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ص ١٤٩.
(٣) الفصيح ص ٣٠٨، ٣٠٩.

النعت بأفعل التفضيل:

مما خالف أصله باطراد فى متابعته للمنعوت تأنيثاً اسم التفضيل إذا كان (أفعل من) ولا خلاف بين النحاة فى وجوب المخالفة بين المنعوت المؤنث ونعته إذا كان (أفعل من)، إذ أجمع جمهور النحاة على أنه حينئذ يلزم الإفراد والتذكير والتنكير وبذلك يخالف منعوته المؤنث تأنيثاً.

قال الصيمرى:

«اعلم أن باب (أفعل منك) مثل قولك: زيد أفضل منك هو مشبه بالصفة المشبهة، فلا يعمل إلا فى ضمير الأول، ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولا يعرف، كقولك زيد أفضل من عمرو، والزيدان أفضل من عمرو، والزيدون أفضل من عمرو، والهندات أفضل من عمرو، ومررت برجل أفضل من عمرو، وبرجل خير من عمرو»(١).

وجملة القول فى أفعل التفضيل أنه يستعمل منكراً بمصاحبة (من) ولزوم التعريف عند مفارقتها، فإذا اقترن بـ (ال) تابع الموصوف تذكيراً وتأنيثاً وعدداً قال الزمخشرى:

«وتعتوره حالتان متضادتان، لزوم التنكير عند مصاحبة (من)، ولزوم التعريف عند مفارقتها، فلا يقال زيد الأفضل من عمرو ولا زيد أفضل، وكذلك مؤنثه وتثنيتهما وجمعهما لا يقال فضلى ولا أفضلان ولا فضليان ولا أفاضل ولا فضليات ولا فضل بل الواجب تعريف ذلك باللام أو بالإضافة

(١) التبصرة والتذكرة ٢٣٧/١.

كقولك الأفضل والفضلى، وأفضل الرجال وفضلى النساء»[١].

وعلل ابن يعيش تعاقب الألف واللام مع (من) بقوله:

«لما كانت (من) للتخصيص واللام إذا دخلت عليه استوعبت من التعريف أكثر مما تفيده (من) من التخصيص كرهوا الجمع بينهما فيكون نقضا لغرضهم وتراجعا عما حكموا به من قوة التعريف إلى ما هو دونه، فلما لم يجز الجمع بين اللام ومن لما ذكرناه، وعاقبوا بينهما فإذا وجد أحدهما سقط الآخر، ولم يجز أن يسقطا معا لئلا يذهب ذلك القدر من التخصيص المفاد من (من) والتعريف المفاد من الألف واللام لا يقال زيد الأفضل من عمرو ولا الأحسن من خالد، ولا يقال: زيد أفضل وكذلك مؤنثه وتثنيتهما وجمعهما....»[٢] وعلى الرغم من اتفاق النحاة على اطراد مخالفة (أفعل من) لمنعوته تأنيثا فقد اختلفوا فى توجيه ذلك، فذهب الصيمرى وابن السراج وابن يعيش إلى أن علة ذلك أنه بمنزلة الفعل والمصدر.

قال الصيمرى:

«إنما لم يجز أن يثنى ويجمع ويؤنث ويعرف؛ لأنك إذا قلت زيد أفضل من عمرو، فأفضل بمنزلة الفعل والمصدر، كأنك قلت: يزيد فضله على فضل عمرو، فلما كان مضمناً للمصدر وزياده صار كالفعل فى تضمنه المصدر، والفعل لا يثنى ولا يجمع ولا يعرف كذلك ما كان بمنزلته»[٣].

(١) المفصل بشرح ابن يعيش ٩٥/٦.
(٢) شرح مفصل الزمخشرى لابن يعيش ٩٥/٦.
(٣) التبصرة والتذكرة ٢٣٧/١.

وقال ابن السراج:

«ولا يجوز تأنيثه لأنك إذا قلت: هند أفضل منك، فكأن المعنى هند يزيد فضلها على فضلك فكان أفعل ينتظم معنى الفعل والمصدر، والمصدر مذكر لا طريق إلى تأنيثه»(١).

قال ابن يعيش:

«هو بمنزلة الفعل إذا كان عبارة عنه ودالاً على المصدر والزيادة كدلالة الفعل على المصدر والزمان فمنع التعريف كما لا يكون الفعل معرفا ومنع التثنية والجمع كما لا يكون الفعل مثنى ولا مجموعا، وكذلك لا يجوز تأنيثه إنما تقول هند أفضل منك من غير تأنيث، وذلك لأن التقدير هند يزيد فضلها على فضلك، فكان أفعل ينتظم معنى الفعل والمصدر وكل واحد من الفعل والمصدر مذكر لا طريق إلى تانيثه»(٢).

وذهب الرضى إلى أن العلة فى لزوم الإفراد والتذكير أن كلمة (من) من (أفعل من) هى من كمال معناه فإذا أنث أو ثنى أو جمع كان بمثابة تثنية الاسم وتأنيثه قبل كماله فقال:

«فأفعل التفضيل يتميز عما يشاركه فى هذه الصيغة من الوصف كأحمر، والاسم كأفكل فى بدء النظر بـ (من) التفضيلة فصارت كأنها من تمام الكلمة؛ فلهذا لا يفصل بينهما إلا بمعمول (أفعل) وذلك أيضا قليل، فما دام معه (من) لا يطابق به صاحبه تثنية وجمعا وتأنيثا، بل يلزم فى جميع الأحوال

(١) الأصول فى النحو ٢/٧.
(٢) شرح مفصل الزمخشرى لابن يعيش ٦/٩٦.

صيغة المفرد المذكر نحو: زيد أو الزيدان أو الزيدون أو هند أو الهندات أو الهندات أفضل من كذا، إذ لو ثنى وجمع وأنث لكان كتثنية الاسم وجمعه وتأنيثه قبل كماله»[١].

بينما يرى ابن مالك أن العلة شبهه بأفعل التعجب لفظاً ومعنى قال:

«قد تقدم التنبيه على أن أفعل التفضيل منع التأنيث والتثنية والجمع لشبهه بأفل المتعجب منه، ولا يكمل شبهه إلا بتنكيره؛ لأنه حينئذ يكون مثله لفظاً ومعنى»[٢].

مما سبق من نصوص يتضح أن هناك مخالفة بين (أفعل من) ومنعوته وهذه المخالفة متفق عليها مختلف فى علتها ومهما تكن العلة فقد خالف النعت أصله فى موافقته للمنعوت تأنيثاً وتذكيراً.

النعت بأفعل المضاف والمقترن بـ (أل)

لا تخلو إضافة أفعل من أن يضاف إلى نكرة، أو إلى معرفة فإن أضيف إلى نكرة وجب مخالفته للمنعوت المؤنث إذ يلزم التذكير، فتقول مررت بهند أفضل امرأة وهذه المخالفة متفق[٣] عليها بين النحاة مختلف فى علتها أيضاً.

فذهب الفراء إلى أنه استغنى عن تأنيثه بتأنيث ما أضيف إليه؛ إذ أنه

(١) شرح كافية ابن الحاجب للرضى ٢١٧/٢.
(٢) شرح التسهيل ٥٨/٣، ٥٩.
(٣) ارتشاف الضرب ٢٢١/٣، همع الهوامع ١٠٣/٢.

يضاف إلى ما يجمع الفاضل والمفضول فقال:

«إن أفعل فى هذا الجنس يضاف إلى شئ يجمع الفاضل والمفضول فاستغنى بتثنية ما أضيف إليه وجمعه وتأنيثه فى ذاته وجمعه، فصار بمنزلة الفعل الذى إذا تقدم استغنى بما بعده عن تثنيته وجمعه»(١).

بينما ذهب ابن مالك إلى مشابهته لأفعل المجرد من أل والإضافة وسهولة تقدير (من) بعده فقال:

«إذا قيل زيد أفضل رجل..... فمعناه زيد أفضل من كل واحد قيس فضله بفضله..... ويلزم أفعل المستعمل هذا الاستعمال الإفراد والتذكير، لشبهه بالعارى فى التنكير وظهور (من) بعده بأسهل تقدير»(٢).

أما أفعل المضاف إلى المعرفة فيجوز فيه الوجهان من الموافقة للمنعوت والمخالفة له وأماما كان مقترناً بالألف واللام منه فإنه يجب فيه المطابقة لما قبله تذكير وتأنيثاً وإفراداً وتثنية وجمعاً وهو ما عبر عنه ابن مالك بقول(٣):

وتلو (أل) طِبْقٌ، وما لمعرفة ❖ أضيف نو وجهين عن ذى معرفة
هذا إذا نويت معنى (من) وإن ❖ لم تنو فهو طبق ما به قرن

أى إذا كان أفعل التفضيل مقترناً بـ (أل) لزمت مطابقته لما قبله فى الإفراد والتذكير وغيرهما فنقول مررت بزيد الأفضل وهند الفضلى، ولا

(١) الأشباه والنظائر ٩٣/٥.
(٢) شرح التسهيل ٥٩/٣.
(٣) ألفية ابن مالك ١٧٨/٣، ١٧٩.

يؤتى معه بمن.

وما أضيف إلى المعرفة جاز فيه وجهان المطابقة وعدمها باعتبار أن ينوى معنى (من) فنقول على المطابقة مررت بزيد أفضل القوم وبهند فضلى القوم، وعلى عدم المطابقة مررت بهند أفضل القوم قال الاشمونى (وهذا هو الغالب) بعنى عدم المطابقة.

فإن لم ينوبه معنى (من) بأن لم ينوبه المفاضلة أصلا فهو مطابق لمنعوته وجهاً واحداً نحو الناقص والأشج أعد لا بنى مروان أى عد لا هم[1].

وخلاصة القول فى أفعل التفضيل أنه إذا نعت به فإنه يخالف منعوته وجوباً إذا كان مصاحباً لـ (من) وكذا إذا أضيف إلى النكرة.

وجاز فيه المخالفة والموافقة إذا أضيف إلى المعرفة وذلك باعتبارين لأنه إما أن يقصد فيه معنى من، أى: معنى التفضيل وبهذا الاعتبار جازت المخالفة، وإما أن ينوى فيه معنى (أل) أى: لم ينوبه المفاضلة أصلاً وحينئذ تجوز الموافقة.

(١) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٣/٤٨، ٤٩ بتصريف، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣/١٧٩: ١٨٣.

المبحث الرابع

مخالفة النعت لمنعوته إفراداً وتثنية وجمعاً

سبق أن بينت فى مقدمة البحث أن النعت الحقيقى يوافق منعوته إفراداً وتثنية وجمعاً نحو مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين بين شأنه فى ذلك شأن الفعل إذا رفع الضمير نحو يضرب ويضربان ويضربون.

أما النعت السببى وهو الرافع للظاهر فإنه يلزم الإفراد جارياً على الفعل أيضاً إذا رفع الظاهر فإنه يلزم الإفراد إلا على لغة (أكلونى البراغيث) نحو مررت برجل كريم أبوه وبرجلين كريم أبوهما وبرجال كريم أبوهم، هذا هو الأصل فى النعت وقد يخالف هذا الأصل فينعت المثنى والجمع بالمفرد نعتاً حقيقياً كالنعت بالمصدر، والنعت باسم التفضيل المصاحب لـ (من) أو المضاف إلى النكرة.

كما قد يخالف النعت السببى أصله فيثنى ويجمع إذا كان مرفوعه مثنى أو مجموعاً على ما سأوضحه فى مسائل هذا المبحث.

النعت بالمصدر:

النعت بالمصدر على خلاف الأصل؛ لأنه يدل على المعنى لاعلى صاحبه، مما جعل بعض النحاة ينحو به إلى التأويل بمشتق، أو على حذف مضاف وأقامة المضاف إليه مقامه، وبعضهم يجعل المنعوت هو نفس المعنى مجازاً أو ادعاء.

والنعت بالمصدر سماعى قال الرضى:

«والسما على ضربين إما شائع كثير وهو الوصف بالمصدر، والأغلب أن يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل، وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى أى مرضى، قال بعضهم: هو على حذف المضاف أى ذو صوم وذو رضى، والأولى أن يقال أطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كأنهما من كثرة الفعل تجسما منه»(١).

وقال ابن هشام

«ومما ينعت به المصدر سماعاً بشروط أحدها ألا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع، الثانى أن يكون مصدر ثلاثى أو بزنه مصدر ثلاثى والثالث ألا يكون ميمياً»(٢).

وقال الأشمونى:

«كان حقه ألا ينعت به لجموده، ولكنهم فعلوا ذلك قصداً للمبالغة، أو توسعاً بحذف مضاف، فالتزموا الإفراد والتذكير تنبيها(٣) على ذلك فقالوا رجل عدل ورضا وزور، وكذا فى الجمع أى هو نفس العدل أو ذو عدل، وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشتق أى عادل ومرضى وزائر»(٤).

(١) شرح كافية ابن الحاجب للرضى ٣٠٦/١.
(٢) الصريح على التوضيح ١١٣/٢.
(٣) أى تنبيها على كونه ليس أصل فى الصفات.
(٤) شرح الأشمونى لألفيه ابن مالك ٦٣/٣.

والأصل في المصدر ألا يجمع وإن جرى على جمع[١]، قال ابن يعيش: «فهذه المصادر المفردة جارية على ما قبلها جرى الصفة، والأصل أنها مصادر لا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث وإن جرت على مثنى أو مجموع أو مؤنث، تقول هذا الرجل عدل، ورأيت رجلا عدلا، ومررت برجل عدل، وبامرأة عدل ، وهذان رجلان عدل ورايت رجلين عدلا، ومررت برجلين عدل.....

فيكون موحداً على كل حال؛ لأن المصدر موحد لا يثنى ولا يجمع؛ لأنه جنس يدل بلفظه على القليل والكثير فاستغنى عن تثنيته وجمعه»[٢].

يتضح مما سبق من نصوص النحاة حول النعت بالمصدر أنه على خلاف الأصل، ولذلك التزم الإفراد والتذكير، وهو ما عبر عنه ابن مالك بقوله[٣]:

ونعتوا بمصدر كثيراً ❖ فالتزموا الإفراد والتذكيرا

ومع ذلك قد يثنى المصدر ويجمع وذلك بالنظر إلى كونه وصفاً ولكنه حينئذ يكون مؤولا بالمشتق قال ابن يعيش:

«إلا أن يكثر الوصف بالمصدر فيصير من حيز الصفات لغلبة الوصف به فيسوغ حينئذ تثنيته وجمعه، فإن قيل فهذه مصادر مضافة إلى معارف، وإضافة المصدر صحيحة تعرّف فما بالكم وصفتم بها النكرة فقلتم مررت برجل حسبك من رجل وشرعك من رجل وهدك وكذلك سائرها قيل

(١) الضرائر لابن عصفور ١٩٨/١.
(٢) شرح مفصل الزمخشرى لابن يعيش ٥٠/٣.
(٣) شرح ابن عقيل على لقبه ابن مالك ٢٠٠/٣.

هذه وإن كانت مصادر فهى فى معنى اسماء الفاعلين بمعنى الحال، وإضافة اسماء الفاعلين إذا كانت للحال أو الاستقبال لا تفيد التعريف نحو هذا رجل ضار بك الآن أو غدا.....»[١].

وقال الرضى:

«وأما الوصف الذى كان فى الأصل مصدراً نحو صوم وغور فيجوز أن يعتبر الأصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث قال الله تعالى:

(حديث ضيف إبراهيم المكرمين)[٢] وقال (نبوء الخصم إذ تسوروا المحراب)[٣] ويجوز اعتبار حالة المنتقل إليها فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان، ورجال عدول.

أما تاء التأنيث فلا تلحقه لأنها لا تلحق من الصفات إلا ما وضع وصفا»[٤].

ولكن إفراد المصدر وتذكيره أقوى دلالة على معنى المبالغة قال ابن جنى:

«وكان التذكير والإفراد أقوى فى اللغة وأعلى فى الصنعة، قال الله تعالى: (وهل أتاك نبوء الخصم إذا تسوروا المحراب)، وإنما كان التذكير والإفراد أقوى من قبل أنك لما وصفت بالمصدر وأردت المبالغة بذلك، فكان من تمام المعنى وكماله أن تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع، كما يجب للمصدر

(١) شرح مفصل الزمخشرى لابن يعيش ٣/٥٠، ٥١.
(٢) الآية ٢٤ من سورة الذاريات.
(٣) الآية ٢١ من سورة ص
(٤) شرح كافية ابن الحاجب للرضى ٢/١٧٩.

فى أول أحواله، ألا ترى أنك إذا أثنيت وجمعت سلكت به مذهب الصفة الحقيقية التى لا معنى للمبالغة فيها، نحو قائمة ومنطلقة، وضاربات ومكرمات فكان ذلك يكون نقضاً للغرض، أو كالنقض له. فلذلك قل حتى وقع الاعتذار لما جاء منه مؤنثاً أو مجموعاً»[1].

وباستعمال المصدر المفرد نعتاً حقيقياً للمثنى أو الجمع يكون النعت مخالفاً لأصله حيث لم يوافق منعوته تثنية وجمعاً، ولكن هذه المخالفة تعلن عن معنى المبالغة.

النعت باسم التفضيل:

إذا نعت الجمع بـ (أفعل من) خالف منعوته باطراد؛ إذ يلزم الإفراد والتذكير قال الصيمرى:

«اعلم أن باب (أفعل منك) مثل قولك: زيد أفعل منك هو مشبه بالصفة المشبهة، فلا يعمل إلا فى ضمير الأول، ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولا يعرف، كقولك زيد أفضل من عمرو، والزيدان أفضل من عمرو، والزيدون أفضل من عمرو، والهندات أفضل من عمرو، ومررت برجل أفضل من عمرو، وبرجلين خير من عمرو»[2].

وقد سبق أن بينت علل النحاة فى وجوب مخالفته لمنعوته تثنية وجمعاً فى المبحث الثالث (مخالفة النعت لمنعوته تذكيراً وتأنيثاً) بما يغنى عن اعادته.

---

(١) الخصائص ٢٠٩/٢.

(٢) التبصرة والتذكرة ٢٣٧/١.

ومضمون ذلك أن من النحاة من جعل علة ذلك أنه بمنزلة الفعل دالاً على المصدر والزيادة ومن هؤلاء الصيمرى وابن يعيش[١] بينما ذهب الرضى[٢] أن كلمة (من) من كمال معناه فإذا اثنى أو جمع كان بمثابة تثنيته قبل كماله.

وخلاصةتم القول أن (أفعل من) خالف منعوته المثنى والجمع عددا إذ التزم الإفراد وبذلك يكون خالف أصله فى موافقته للمنعوت إفراداً وتثنية وجمعاً.

وكذلك أيضاً إذا أضيف أفعل إلى النكرة فإنه يلزم الأفراد وبذلك يخالف منعوته إذا كان مثنى أو جمعاً وقد سبق ذكر نصوص النحاة فى ذلك بما أغنى عن إعادته.

أما أفعل المعرف بـ (أل) أو المضاف إلى المعرفة فيوافق منعوته قال الزمخشرى:

«وتعتوره حالتان متضادتان لزوم التنكير عند مصاحبتها (من) ولزوم التعريف عند مفارقتها، فلا يقال زيد الأفضل من عمرو ولا زيد أفضل، وكذلك مؤنثة وتثنيتها وجمعها لا يقال فضلى ولا أفضلان ولا فضليان باللام أو بالإضافة كقولك الأفضل والفضلى وأفضل الرجال وفضلى النساء»[٣].

(١) شرح مفصل الزمخشرى لابن يعيش ٩٦/٦.
(٢) شرح كافية ابن الحاجب للرضى ٢١٧/٢.
(٣) المفصل بشرح ابن يعيش ٩٥/٦.

ما جاز فيه المخالفة من النعت السببى:

إذا رفع النعت السببى الاسم الظاهر المجموع جاز فى النعت أن يجمع جمع تكسير أو مذكر سالم ولكن المذكر السالم يكون ضعيفاً لأنه على لغة (أكلونى البراغيث) قال سيبويه:

«واعلم أن ما كان يجمع بغير الواو والنون نحو. حسن وحسان، فإن الأجود فيه أن نقول: مررت برجل حسان قومه، وما كان يجمع بالواو والنون نحو منطلق ومنطلقين فإن الأجود فيه أن يجعل بمنزلة الفعل المتقدم فتقول مررت برجل منطلق قومه».

وقال الرضى شارحاً العلة فى ذلك:

«ومن جهة أن السببى فى هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه، وحسن أيضاً قاعدة غلمانه، لأن الفاعل مؤنث غير حقيقى كما حسن تقعد غلمانه، وضعف جاءنى رجل قاعدون غلمانه؛ لأنه بمنزلة يقعدون غلمانه ولحاق علامتى التثنية والجمع فى الفعل المسند إلى الظاهر المثنى والمجموع ضعيف لكن ضعف «قاعدون غلمانه» أقل من ضعف «يقعدون غلمانه»؛ لأن الألف والواو فى الفعل فاعل فى الأغلب الأكثر وتجريدهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف، بخلاف الألف والواو فى مثنى الاسم ومجموعه فإنهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع ولو كانا فاعلين لم ينقلبا فى حالتى النصب والجر نحو رأيت قاعدين وقاعدين بل هما فى المشتق مثلهما فى غير المشتق الذى لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون، وإنما جاز قام رجل قعود غلمانه وإن كان قعود أيضاً جمعاً كقاعدون؛ لأنك إذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظاً عن موازنة الفعل ومناسبته لأن

الفعل لا يكسر فلم يكن فى قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين كما فى قاعدون غلمانه لمشابهته ليقعدون غلمانه الذى اجتمع فيه فاعلان فى الظاهر، إلا أن تخرج الواو عن الاسمية إلى الحرفية، أو تجعل المظهر بدلاً من المضمر أو تجعل الفعل خبراً مقدماً على المبتدأ فعلى هذا يضعف مررت برجل قاعدين أبواه، لأنه كيقعدان أبواه بل الوجه برجل قاعد أبواه وبرجل قاعدان أبواه»[1].

وبذلك يكون جمع النعت جمع تكسير على الأجود كما قال سيبويه وجمعه بالواو والنون على غير الأجود مخالفة للأصل إذ الأصل أن السببى الرافع للظاهر شأنه شأن الفعل أى يلزم الإفراد والمخالفة مع جمع التكسير أهون منها مع المذكر السالم؛ لأن الاسم بتكسيره خرج لفظاً عن موازنة الفعل كما نص عليه الرضى.

(١) شرح كافية ابن الحاجب للرضى ٣١١/١.

الخاتمة

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات وتمحى بنوره الظلمات القائل فى محكم الآيات (وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيماً».

والصلاة والسلام على من لا نبى بعده أما بعد

فإنه بعد هذه المباحث الأربعة التى درست فيها مخالفة النعت لمنعوته من الجهات التى اشتهرت عنه أنه يوافق المنعوت منها، وقد ثبت لى أن النحاة قد أرسوا قواعد مخالفة النعت لمنعوته، ولكنها لم تنل من الشهرة ما للموافقة؛ وذلك لأنها جاءت متناثرة فى أبواب النحو لم يضمها باب واحد، وقد تبين لى بالدراسة لهذه النصوص أنه لا يلزم النعت موافقة المنعوت فى كل مسائلة بل قد يخالفه ولا يترتب على هذه المخالفة عدم وضوح المعنى، وكذلك ربما لا يترتب على هذه المخالفة مخالفة القواعد بل إذا وافقه خالف بذلك القواعد، أى قد يخالف منعوته لطبيعته اللغوية كأن يكون غير قابل لعلامة التأنيث مما يستوى فيه المذكر والمؤنث وهو مع ذلك لا يفقد وضوح البيان والمعنى، وقد كان لى فى نهاية البحث نتائج أوجزها فيما يلى:

أولاً نتائج البحث الأول:

خالف النعت منعوته إعراباً فى عدة مسائل.

١- نعت المنادى المبنى حيث جاز أن يتبع النعت على لفظه وعلى محله والأصل فى المبنى أن يتبع على محله لا لفظه، وكان ذلك على سبيل الوجوب وهو نعت (اى) فى النداء، وعلى سبيل الجواز وهو نعت المنادى

المفرد المعرفة.

٢- وكذا أيضاً أسم (لا) المبنى أتبع أيضاً على لفظه وعلى محله وفى الإتباع على اللفظ مخالفة للأصل، وسهل المخالفة فى هاتين الموضعين كون كحركة البناء مشابهة لحركة الإعراب.

٣- نعت اسم إن ولكن حيث أتبع على لفظه وعلى معناه باعتبار كونه فى الأصل مبتدأ، وسهل ذلك كون (إن، لكن) لا تزيلان معنى الابتداء.

٤- نعت ما أضيف إليه المصدر من فاعل أو مفعول. وقد جاز فيه على قول الكوفيين وبعض البصريين أن يتبع على لفظه بالجر، وعلى محله رفعاً أو نصباً، ونعت المغرب على المحل مخالفة للأصل. وكذا أيضاً إذا اتبع على المحل صار النعت مخالفاً لفظاً لمنعوته المعرب.

٥ - خالف النعت منعوته المجرور بحرف جر أصلى فاتبع على محل الجار والمجرور على رأى بعض النحاة.

نتائج المبحث الثانى:

خالف النعت منعوته تعريفاً وتنكير على رأس الكوفيين والأخفش وأبى حاتم وابن الطراوة، فذهب الكوفيون إلى جواز نعت النكرة بالمعرفة إذا أريد بها المدح أو الذم، وذهب الأخفش إلى جواز نعت النكرة الموصوفة بالمعرفة، بينما ذهب أبو حاتم وابن الطراوة إلى وصف المعرفة بالنكرة بشرط كونها خاصة بالموصوف.

نتائج المبحث الثالث:

١- يخالف النعت منعوته تذكيراً وتأنيثاً بأن يوصف المؤنث بما يوصف المذكر وذلك فى أبنية مخصوصة نص عليها النحاة، منها ما تسقط منه علامة التأنيث باطراد، وما تسقط بغير اطراد.

٢- الأوصاف الخاصة بالإناث إذا ذكر معها المنعوت تسقط منها التاء لأمن اللبس إذ لاحظ للذكور فيها، فإن حذف المنعوت لحقتها علامة التأنيث.

٣- ومن صور المخالفة أيضاً نعت المذكر بالمؤنث، أى يوصف بما لزمته التاء كعلامة ومهامة وراوية.

٤- وكذا أفعل التفضيل (أفعل من) والمضاف إلى نكرة إذ يلزم الإفراد والتذكير وبذلك يخالف المنعوت المؤنث جنساً والمثنى والجمع عدداً وهذه مخالفة على سبيل الوجوب ويخالفه جوازاً إذا أضيف إلى المعرفة.

مراجع البحث

١- ارتشاف الضرب لأبى حيان.
٢- الأشباه والنظائر للسيوطى.
٣- الأصول فى النحو لابن السراج.
٤- الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى.
٥- التبصرة والتذكرة للصيمرى.
٦- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى.
٧- الخصائص لابن جنى.
٨- شرح كافية ابن الحاجب للرضى.
٩- شرح الجمل لابن عصفور.
١٠- شرح ابن عقيل لى ألفية ابن مالك لابن عقيل.
١١- شرح مفصل الزمخشرى لابن يعيش.
١٢- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك.
١٣- شرح الكافية الشافية لابن مالك.
١٤- شرح التسهيل لابن مالك.
١٥- شرح الشواهد للعينى.
١٦- الضرائر الشعرية لابن عصفور.
١٧- ضياء السالك إلى أوضح المسالك محمد عبد العزيز النجار.

١٨- الفصيح أبو العباس ثعلب.

١٩- الكتاب لسيبويه.

٢٠- المقتضب للمبرد.

٢١- معانى القرآن للفراء.

٢٢- معانى القرآن للزجاج.

٢٣- معانى القرآن وإعرابه للزجاج.

٢٤- المفصل بشرح ابن يعيش للزمخشرى.

٢٥- مغنى اللبيب لابن هشام.

٢٦- مجيب الندا إلى شرح قطر الندى للفاكهى.

٢٧- المذكر والمؤنث لابن الأنبارى.

٢٨- المزهر للسيوطى.